

le Desk

<https://ledes.ma/grandangle/maati-monjib-le-proces-dune-obsession-detat/>

المعطي منجب محاكمة هوس الدولة

عمر الراضي، 18 نونبر 2015

لقد أصبح المؤرخ المعطي منجب مع مرور الأيام شوكة في حلق النظام وستبدأ محاكمته بتهمة التخابر مع مصالح أجنبية يوم 19/11/2015.

ستتطلق محاكمته يوم 19 نونبر جنبا إلى جنب مع ستة متهمين آخرين يمثلون ثلاث جمعيات تنشط في مجال حرية التعبير والحريات الفردية. توبع كل هؤلاء بالتخابر مع مصالح أجنبية و بعدة تهم أخرى، إنها محاكمة سياسية بامتياز.

المنع المنكر من مغادرة التراب الوطني:

تم استنطاق المتهمين خلال الصيف من طرف الفرقة الوطنية للشرطة القضائية BNPJ بالدار البيضاء، وأصدر المدعي العام في الرباط الذي أمر بالمتابعة، قرارا مستعجلا بالمنع من مغادرة التراب الوطني في حق عبد الصمد آيت عيشة مساعد سابق للمعطي منجب. حينها كان يتواجد الأستاذ المعطي منجب خارج الوطن و عند عودته تم احتجازه من طرف شرطة مطار محمد الخامس بالدار البيضاء و أخبروه شفويا بأنه موضوع بحث قضائي بتهمة المس بأمن الدولة.

وتم منعه من السفر يوم 6 أكتوبر عندما كان متوجها إلى النرويج لحضور ندوة دولية و حينها فقط علم بأنه ممنوع من السفر خارج البلد. واحتجاجا على هذا التضييق قرر المعطي منجب الدخول في إضراب عن الطعام وبدأ مواجهة شاقة مع السلطات.

لم تشمل هذه الإجراءات المؤرخ لوحده بل امتدت إلى هشام المنصوري و عبد الصمد آيت عيشة و هما مسؤولان سابقان عن مشاريع بمعهد ابن رشد .

مارية مكريم الرئيسة السابقة للجمعية المغربية لصحافة التحقيق AMJI و رشيد طارق رئيسها الحالي و هشام خريبيش (المعروف بهشام المرأة) الرئيس السابق لجمعية الحقوق الرقمية ADN و محمد الصابر رئيس الجمعية المغربية لتربية الشبيبة AMEJ .

وُجّهت تهم تلقى تمويلات خارجية بهدف المس بأمن الدولة في حق كل من المعطي منجب و عبد الصمد آيت عيشة وأصدر المدعي العام نفس التهمة في حق محمد الصابر في حين تمت متابعة مسؤولي AMJI بعدم تبليغ السلطات بتلقيهم لتمويلات. في حين توبع هشام خريبيش بتهمة التشهير وذلك لنقله تقريرا من إنجاز Privacy International حول المراقبة الإلكترونية للمناضلين و الصحفيين في المغرب.

يرمز هذا الجيل الجديد من الجمعيات إلى جبهة بديلة للدفاع عن حرية التعبير التي تتعرض منذ عامين للتضييق. فهل ستؤدي هذه الجبهة ثمن نشاطها في جو يتسم بالعودة إلى زمن التضييق على الحريات الجموعية التي تم شجبها سابقاً من طرف عدة منظمات غير حكومية (ONG)؟

أليس إجراء محاكمة فريدة من نوعها لهذه المجموعة من النشطاء الذي لا يجمع بينهم إلا نوع من الطموح، دليلاً على رغبة الدولة في إحداث شرخ في اتحادات الصحافة لاتهامها بالقيام بأنشطة تضر بالأمن الوطني؟

وعلى أي حال، فهو شعور مشترك حتى على الصعيد الدولي، فصحيفة النيويورك تايمز New York Times مقتنعة بذلك، حيث كتبت في افتتاحيتها ليوم 18 أكتوبر ما يلي:

" هذه الحملة المنسقة ضد منتقدي النظام تلحق ضرراً خطيراً بصورة البلد. على الحكومة إنهاء التضييق على الصحفيين و إعطاء الحق للجمعيات في القيام بعملها بما يتماشى مع الدستور المغربي و المعايير الدولية. وإذا استمر هذا، فإن الحكومة تهدد التقدم الذي تم إحرازه خلال السنوات الأربع الأخيرة."

من خلال أنشطته المتعددة التي يقوم بها على عدة جبهات، ساعد المعطي منجب في خلق دينامية جديدة بين الصحفيين والناشطين الشباب منذ الربيع العربي.

أتاحت الدورات التدريبية و الندوات التي كان الأستاذ المعطي منجب وراءها تشبيك الجهات الفاعلة في مجال الخبر و المعلومات سواء كانوا صحفيين محترفين أو مواطنين أو مدونين.

لقد ساعد، كناشط سياسي، في مد الجسور بين اليسار المعارض و الإسلاميين و الديمقراطيين التقدميين، وعمل على توسيع نطاق الاحتمالات بين هذه المكونات في المجتمع. سيقول منجب بدون مبالغة أو تحدد بأن النظام الملكي يعتبر عمله "أكبر خطرٍ سياسي يُهدِّده".

عندما استعملت السلطات القوة لطرد صحفيين فرنسيين من المغرب في 2015، اللذان كانا قد حضرا لإنجاز تحقيق عن ثروة محمد السادس، فإن المعطي منجب كان الوحيد تقريباً الذي شجّب هذا السلوك مشيراً إلى أن وراءه أجهزة الاستعلامات. وعقب قائلاً "أعرف بأنني لا يمكن أن أفعل هذا دون عقاب"، "إنهم في أعلى الجهاز يعتقدون بأنني أعذي أفكاراً خطيرة و بالتالي وحبّ عليهم ردعي (...). وهذا ما يحدث لي اليوم".

فهل تطرّف المعطي منجب في نضاله من أجل حرية التعبير؟ لقد كان انتقاده مباشراً منذ البداية وبطريقة لا تعجب السلطة. ففي كتبه و في كتاباته و محاضراته، التي كان يلقيها في دكاك وفي أماكن أخرى، نجد نقداً لاذعاً يذكرنا بجيل المناضلين اليساريين الذين واجهوا قسوة نظام الحسن الثاني.

الجزء الأول: - الرفضون الجدد بالرباط

عندما أنشأ المعطي منجب سنة 2009 - مركز ابن رشد و جعله مكتباً للدراسات و- ملجأً للرافضين و - مشتلاً للنشطاء على الأنترنت و- مدرسة للحياة للصحفيين الناشئين كانت الصحافة المستقلة تحتضر تحت ضربات موجّهة من طرف السلطات.

لقد شكلت الندوات المنعقدة في مركز ابن رشد مُتَّفَسًّا - للصحافة الجديدة التي بدأت تنشط على الأنترنت حيث يتم تعلمُ أجيالٍ نوع جديد من الصحافة المتخلَّى عنها : - صحافة التحقيق أو الاستقصاء. وبفضل دعم منظمة غير حكومية هولندية (ONG) Free Press Unlimited تمكن مركز ابن رشد من تقديم - منح و -جوائز للصحافيين.

في الوقت الذي تم منع مجموعة من الصحف مثل - لجورنال إيبودو (Le journal Hebdo) و- نيشان و- أخبار اليوم و إرغام أخرى على الإغلاق - أو التضييق عليها بشكل متكرر، استفاد مسؤولوا جرائد أخرى حديثة العهد ظهرت عقب الربيع العربي مثل فبراير. كوم من تكوين بمركز ابن رشد حيث تولدت لديهم فكرة خلق إطار نقابي لصحافة التحقيق.

تمكنت الصحافية مارية مكريم مديرة فبراير. كوم من أن تؤسس إلى جانب منجب و آخرين الجمعية المغربية لصحافة التحقيق (AMJI). و - لكن الدولة التي كانت تراقب عن قرب كل ما يحدث في هذا الوسط لن تعترف بهذه الجمعية التي تعتبر نشاطها تطاولا على اختصاصها.

رغم ذلك سيتجاوز مسؤولو الجمعية هذا المنع، بدعم من Free Press Unlimited - سيبدوون بعقد دورات تكوينية للصحافيين و- سيكون التكوين نوعاً من النضال حيث يتم - تعلم أدوات و- تقنيات إنجاز التحقيقات في ظروف قاسية في جهات نائية للمملكة.

لقد تم خلق محطات لجمعية AMJI في ورزازات و وجدة - تم من خلالها تطعيم الصحافة الجهوية بالمكوّنين الذين يحملون على عاتقهم مهاماً كانت في السابق من مسؤولية الجمعيات الحقوقية اليسارية- هذا أدى إلى تنشيط المواقع الإعلامية الجهوية التي بدأت تكشف مواضيع خفية عن المغرب العميق ، هذه المواضيع التي تحوّلت إلى عناوين رئيسية في الصحافة الوطنية وتمّ تداولها عبر مواقع التواصل في فترات التوترات المحلية، وشكلت تعبئة كبرى مهّدت لحركة 20 فبراير.

اعتراف تكتيكي إبّان اندلاع حركة 20 فبراير

يشغل هذا النوع من البؤر الإعلامية بال الأمنيين الذين يتكلمون عن زعزعة الاستقرار و- عن العدمية في مراسلاتهم الداخلية - التي تم الكشف عنها في الحساب الغامض ل Chris Coleman. لقد أحست السلطات بهبوب رياح التغيير مع حركة 20 فبراير إذ فضلت التراجع خطوة إلى الوراء وتسليم الجمعية وصل الإيداع اعترافاً بشرعيتها.

تم الحصول على هذه الشرعية من ضمن مجموعة من التنازلات التي قدمتها الدولة لتُطَبِّعَ علاقاتها المتوترة مع الشارع ومع مُتْرَعَمِي الحركة.

أزعج هذا الجو الدولة بعض الشيء ، فقامت بإطلاق سراح مجموعة "بلعيرج" Belliraj و الزيادة في رواتب الموظفين كما هيأت انتخابات مبكرة وأقالت الحكومة وحلت البرلمان وتمّ اعتماد دستور جديد كخطوة تالية.

وقامت جمعية AMJI و مركز ابن رشد بعقد ندوات و موائد مستديرة وحصلا على دعم و تمويل من جهات خارجية كما هو الحال مع نظيراتها في العالم العربي.

لقد اعتقدنا بأنه تم حفظ جمعية AMJI و- مركز ابن رشد في أوراق الدولة، ما فهمنا منه أن الدولة بدأت فعلا في تغيير تعاملها : فقد بدأ بعض المسؤولين يحضرون أنشطة الجمعيتين، مثل مصطفى الخلفي وزير الاتصال و- الناطق الرسمي للحكومة الذي تدخل في موضوع قانون الصحافة خلال نشاط نظمه مركز ابن رشد.

إلا أن التحول سيحدث في صيف 2013 مع بداية متابعة الصحافي علي أنوزلا مدير موقع Lakome.com (الذي سيصبح Lakome2.com) بتهمة الإشادة بالإرهاب، وهذه كانت بداية التحول.

في سبتمبر من نفس السنة سيتم اعتبار الصحفي Ignacio Cembrero المتخصص في قضايا المغرب في جريدة

El Pais (و الذي انتقل إلى جريدة El Mundo) شخصية غير مرغوب فيها داخل المغرب وذلك عشية مشاركته في لقاء لجمعية AMJI بالرباط. وكان هذا اللقاء آخر حدث عقدته الجمعية بفندق إيبس Ibis بالرباط؛ وستصبح بعد ذلك الجمعية هدفاً للسلطات.

سيستقطب الأستاذ منجيب حوله بعض الشخصيات المدنية المعروفة و بعض اليساريين و الإسلاميين. وسيتم توقيع ميلاد جمعية "الحرية الآن" Freedom Now في أبريل 2014. وتحت مظلتها سيتم استخدام حرية التعبير موضوعاً للتقارب السياسي المتنوع. وهكذا سيرى النظام أن منجب خصمٌ سياسي نشيط و ملتزم.

في غشت 2013، سيتحول النقاش الذي كان يهتم بالمراقبة الإلكترونية التي تقوم بها الدولة، برصد الحالات المنفردة والمتفرقة إلى التكفل بها وذلك عبر خلق جمعية للدفاع عن الحقوق الرقمية للمواطنين ADN.

تم تنشيط هذه الجمعية من طرف مناضلي حركة 20 فبراير مثل: هشام خريبيش، نضال سلام ، كريمة نادر، رضى بنعثمان وآخرون. وبعد أن مُنعوا من الاجتماع في الأماكن العمومية التجأوا إلى مقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان AMDH التي كانوا على اتصال بها.

سيستمر هذا التصعيد، ففي شنتبر سيتعرض هشام المنصوري وهو مسؤول عن مشاريع ب جمعية AMJI لاعتداء شنيع من طرف ثلاثة أشخاص مجهولين عند خروجه من فندق بالرباط كان في الغالب يحتضن أنشطة الجمعية ومركز ابن رشد.

حسب المعطي منجب لقد قامت الشرطة بحفظ الملف ولم ترد أن تضيفه إلى ملف التحقيق بالرغم من وجود تسجيلات للحادثة موثقة من طرف كاميرات المؤسسة. وقد أخبره هشام المنصوري على التو: "بأنني أنا من كنت المستهدف من الاعتداء".

مؤامرة بقيادة السلطات:

في شهر مارس 2015 سيتم توقيف هشام المنصوري بطريقة عنيفة من داخل بيته في الرباط. ويحكي بعض الشهود بأن عشرات من رجال الأمن بزي مدني فتحوا الباب بالقوة و أخذوه معهم إلى مركز الشرطة في ملبسه الداخلية فقط هو وصديقة كانت تتواجد معه.

"قبل نقلي لم يتوانوا عن التفتيش في أغراضي و ملفاتي" يقول المنصوري.

وقد تم اتهامه رسمياً ب"اعداد وكر للدعارة" في بلاغ نشرته ولاية الأمن في الرباط ، لكن السلطات القانونية اكتفت بتوجيه تهمة الخيانة الزوجية له وللسيدة التي كانت معه. ستنتم محاكمتها معاً و الحكم عليهما بعشرة أشهر نافذة ، الحكم الذي سيتم تأكيده استئنافياً.

"خلال الاستنطاقات التي أجرتها معي الشرطة، كانت كل الأسئلة تصبُّ حول علاقتي بالمعطي منجب وليس حول الخيانة الزوجية". قال هشام المنصوري مصرحاً من داخل زنزانته بسجن سلا.

حسب المعطي منجب وعبد الصمد آيت عيشة عضو آخر ل AMJI حول هذا التوقيف: "ما هو إلا حلقة أخرى من حلقات المؤامرة التي تقودها السلطات"

" كان المنصوري يحقق في موضوع المراقبة الإلكترونية بالمغرب (...) وقد اكتشف أن حاسوبه الشخصي قد تم اختراقه من طرف برنامج للشركة الإيطالية Hacking Team - وقد بينت وثائق مسربة عملية البيع التي تمت بين الشركة الإيطالية و أجهزة الاستعلامات المغربية فيما يخص أدوات

المراقبة- هذا التحقيق الذي قام به المنصوري قد أوصله إلى تحديد مكان تواجد بعض الخوادم بالرباط ولكنه لم يستطع متابعة التحقيق " يؤكد عبد الصمد آيت عيشة.

- الجزء الثاني: - انتقام الدولة ؟

من بين حالات أخرى، ستصبح قضية هشام المنصوري موضوع منصة المعطي منجب على الموقع الرقمي شرق 21 Orient XXI حيث يبين أن أساليب القمع التي تستعملها الدولة لتكثيم أفواه المعارضين المنتقدين تتوزع حسب لون المعارضين إن كانوا يساريين أو إسلاميين.

فاليساريون يتابعون بتهم تلقي أموال وشباب 20 فبراير بتناول المخدرات أما الإسلاميون فتوجه إليهم تهم أخلاقية.

"إضافة إلى ذلك، فلقد اعتقدت الشرطة أن هشام المنصوري إسلامياً، بحيث استجوبوه مطوّلاً حول علاقاته بجماعة العدل والإحسان " عقب المعطي منجب ساخراً.

أما عبد الصمد آيت عيشة فسيتم استدعاؤه هو الآخر من طرف الشرطة القضائية في غشت 2015، حيث سيكتشف في غمرة الأحداث أنه ممنوع من مغادرة التراب الوطني. في مقر الشرطة القضائية BNPJ بالدار البيضاء ستتطرق الاستجوابات بدون استغراب عن علاقته ب المعطي منجب و هشام المنصوري و Free Press Unlimited و مركز ابن رشد ؛ وقال بأنهم : "جعلوني أفهم بأننا متهمون بتلقي أموال من الخارج من أجل تقويض ولاء المواطنين للمؤسسات " .

ستكون مارية مكريم التالية في اللائحة حيث سيتم طرح نفس الأسئلة عليها، وسيتم استنطاق كريمة نادر و هشام خريبيش من جمعية ADN لنفس الأسباب.

منع على الحدود لأسباب غير واضحة:

يوم 30 غشت 2015، سيعود المعطي منجب من فرنسا - " أحررتي شرطة مطار محمد الخامس قبل أن تختم جواز سفري، و أخبرني مسؤول هناك بأني موضوع مذكرة بحث في قضية تتعلق بأمن الدولة" صرّح المعطي منجب من على منبر فرانس 24. سوف - لم يتم توقيف المعطي منجب ولكن سيمنع من مغادرة التراب الوطني.

دفعت هذه التصريحات وزارة الداخلية لترد عليه بواسطة بلاغ يوم 19 شتنبر مكدّبة تقييد حركته و الأهم من ذلك، أن وزارة حصاد كشفت الأسباب وراء التحقيق مع المؤرخ: " إنه متابع في قضية لها علاقة باختلالات مالية تخص إدارته لمركز الدراسات" ، يوضح البلاغ.

بداية شهر أكتوبر، سيحاول المعطي منجب السفر إلى النرويج للمشاركة في ندوة علمية، لكن شرطة المطار ستمنعه. فالمنع ساري المفعول و الداخلية توضح في بلاغ آخر، في 10 أكتوبر، أنه قد تم منع المعطي منجب من مغادرة التراب الوطني " بأمر من وزارة العدل" مشيرة إلى أنه موضوع متابعة" -من أجل سوء تدبير مركز ابن رشد". احتجاجاً على هذا دخل المؤرخ في إضراب عن الطعام.

-تعرّض المعطي منجب و رفاقه لهدف إعلامي مكثف من طرف نفس المنابر الإعلامية التي فرحت سابقاً لاعتقال علي أنوزلا - يلاحظ المعطي منجب قائلاً: " في الوقت الذي تصفني فيه الصحف - الناطقة بالفرنسية بأنني "رفضاوي"، تقول عني الصحف - الناطقة بالعربية بأنني صهيوني، فالتشهير إذن يختلف حسب نوع القراء -".

ففي الأحداث المغربية القريبة من الاستعلامات، تم خرق سرية التحقيقات و سُرِّبَت مقاطع من محاضر الشرطة.

فلقد كُتِبَ مقال ناري يتهم على المعطي منجب ويتهمه بالاستنزاق من دفاعه على حقوق الإنسان ومن صحافة التحقيق، وبأنه اغتني بفضل هذه الأنشطة. وأضافت الجريدة في عددها ليوم 18 شتنبر، بأن الأمر لم يعد يتعلق بتهمة - "تفويض ولاء المغاربة للمؤسسات" التي تم تكذيبها - و إنما يتعلق بقضية مالية لا علاقة لها بالسياسة، وادّعى المقال أن الخبر مأخوذ من مصدر أكيد.

تعود الأحداث المغربية للهجوم يوم 24 شتنبر لنتهم المعطي منجب بالقيام بمضاربات مالية بواسطة تمويلات خارجية و - بأن جزءاً من الأموال التي يتلقاها يقوم بتسريبها إلى أربع حسابات بنكية من بينها - حساب باسم زوجته و - آخر باسم أخته محدثاً خرقاً في الوضعية القانونية لمركز ابن رشد.

قام موقع Le Desk بجرد حسابات مركز ابن رشد وهي شركة محدودة المسؤولية SARL مسجلة في السجل التجاري بالرباط منذ سنة 2009. - يبدو أنه منذ تأسيسها إلى غاية 2014، تم إرجاء توزيع الأرباح. فلقد حققت الشركة سنة 2011 رقم معاملات بلغ 1,8 مليون درهم وأعلى حجم للأعمال حققه المركز من خلال أنشطته السابقة واللاحقة تراوح بين 300.000 درهم و 800.00 درهم. وهذا يدعو للسخرية، كون الدولة جعلت منه قضيتها في حين أن مصاريف مركز ابن رشد هي تقريبا بحجم مداخيله، و نتائج ملموسة و إيجابية بعد كل أنشطته.

مساندة واسعة تتجاوز الحدود :

دافع المعطي منجب بشدة عن نفسه قائلاً: "لقد توصلنا ب 4 مليون درهم، من أجل تكوين صحافيين استقصائيين، خصوصاً من Free Press Unlimited، وهذا كان - حدثاً و حيداً ولم يكن ممنوعاً" - وقد تشكلت لجنة لدعمه و مسانדתه.

حيث دعمته عدة شخصيات عمومية من بينها الوزير الأول السابق- عبد الرحمان اليوسفي و المعتقل السياسي السابق - فؤاد عبد المومني و رجل الأعمال - كريم التازي و شخصيات سياسية تنتمي لكل الأطياف السياسية مثل عبد العزيز افتاتي الإلكتروني الحر لحزب العدالة والتنمية -، وقد كان الضعف بادياً على المؤرخ نتيجة إضرابه عن الطعام احتجاجاً.

وعلى الصعيد الدولي، أعلنت مجموعة من المثقفين العالميين مساندتهم للمؤرخ المعطي منجب من أمثال :

Human Noam Chomsky و Richard Greenman و كذا منظمات غير حكومية مثل Front Line Defenders و Amnesty International و الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان كل هؤلاء جعلوا من قضية المعطي منجب قضية حقوقية عالمية.

يوم 21 أكتوبر، نظمت لجنة الدعم وقفة تضامنية مع المعطي منجب أمام مقر البرلمان بالرباط، في الوقت الذي كان يدخل فيه المؤرخ أسبوعه الثاني من الإضراب عن الطعام. وقد حضر الوقفة، جامعيون و نشطاء حقوقيون و مناضلون إسلاميون و يساريون جنباً إلى جنب لمسانדתه و المطالبة بحقه في حرية التنقل. لقد جسّد الحدث ، الذي جمع كل الأطياف السياسية و الثقافية حول قضية معينة، ما كان يسعى إليه المعطي منجب و نجاح فكرته ، في انتظار أن تأخذ العدالة مجراها.

و كان أول رد فعل تقوم به السلطات قبل المحاكمة إيجابي ، إذ رُفِعَ المنع عنه ، فلم يعد ممنوعاً من مغادرة التراب الوطني.

